

بسم الله الرحمن الرحيم
إعلان
شركة صناعات الأصباغ الحديثة
شركة مساهمة مختلطة
إلى / حضرات السادة أعضاء الهيئة العامة المحترمون
م/ اجتماع الهيئة العامة السنوي

استنادا إلى أحكام قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ وتنفيذا لقرار مجلس إدارة الشركة المرقم (٥) الفقرة (٣ منه) المتخذ في الجلسة (٩) المنعقدة بتاريخ ٢٠١٣/ ١٢/٩ يسرنا دعوتكم لحضور الاجتماع السنوي الاعتيادي للهيئة العامة المقرر عقده في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الاحد) الموافق ٢٠١٤/ ٣ /٢ على قاعة (المركز الثقافي النفطي) للنظر في جدول الأعمال المبين أدناه :

أولا : الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١ والمصادقة عليه .

ثانيا : الاستماع إلى تقرير ديوان الرقابة المالية عن حسابات السنة / ٢٠١٢ والمصادقة عليه .

ثالثا : الاطلاع على الحسابات الختامية للسنة / ٢٠١٢ والمصادقة عليها .

رابعا : استعراض العطاءات المقدمة بالاستثمار واتخاذ القرار المناسب .

خامسا : أبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة .

وفي حالة عدم حصول النصاب القانوني يؤجل الاجتماع إلى نفس اليوم من الأسبوع التالي وفي نفس المكان راجين حضوركم أو من ينوب عنكم بموجب صكوك الإنابة المرافقة مع كراس الحسابات الختامية أو توكيل الغير بوكالة مصدقة من كاتب العدل مع إبراز شهادة الأسهم وفقا لأحكام المادة (٩١) من قانون الشركات كما نود ان نؤكد على السادة المساهمين بضرورة مراجعة مقر الشركة لاستلام شهادات الأسهم وأرباحهم للسنوات السابقة للذين لم يستلموها .

ملاحظة /// سيتم إيداع كراس الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١ لدى المركز التسويقي للشركة في شارع النضال ومقرها الكائن في الزعفرانية والمصرف الصناعي .



رئيس مجلس الإدارة

محمد عبد الوهاب عبد القادر

محضر اجتماع الهيئة العامة لشركة صناعات الأصباغ الحديثة /م. المنعقد في قاعة المركز الثقافي النفطي /بغداد

استناداً لإحكام قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل وبناءاً على الدعوة الموجهة من مجلس الإدارة بموجب قرار المجلس المرقم (٥) الفقرة (٣) منه المتخذ في الجلسة رقم (٩) المنعقدة بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٩. عقدت الهيئة العامة لشركة صناعات الأصباغ الحديثة م. م اجتماعها في الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد المصادف ٢٠١٤/٣/٢.

ترأس الاجتماع السيد عبد الخالق خليل منخي / عضو مجلس الإدارة. واستناداً لأحكام المادة (٩٥) من قانون الشركات تم تعيين كل من السيدة كواكب حميد محمد علي (مدير الحسابات وكالة) مراقب للاجتماع والأنسة عذراء عبد المنعم عبد الحسين (م. مدير الحسابات) كاتبة لتدوين وقائع الاجتماع، وبالنظر لحضور من يحمل أصالة وإنابة ووكالة بمقدار (٥٨١٢٤٦٥٠٠٧) فقط خمسة مليارات وثمانمائة وأثنا عشر مليوناً وأربعمائة وخمسة وستون ألف سبعة سهم ما يعادل ٢٣% من أصل رأس مال الشركة البالغ (٩٢١٣٧٥٠٠٠٠) فقط تسعة مليارات ومائتان وثلاثة عشر مليوناً وسبعمائة وخمسون ألف ديناراً. أعلن تحقق النصاب القانوني للاجتماع وتم انتخاب ممثل شركة التأمين العراقية / السيد علي خلف غزال رئيساً للهيئة العامة بالإجماع.

بوشر بمناقشة جدول أعمال الهيئة العامة وبحضور كل من ممثل هيئة الأوراق المالية /الآنسة أيسر ناصر جابر والسيد سامر عبد العباس، وممثل ديوان الرقابة المالية السيدة / هيفاء فاضل عباس. وتم النظر في جدول الأعمال وكما يلي:-

أولاً:- الاستماع الى تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١ والمصادقة عليه

بدأ الحديث السيد عبد الخالق خليل /عضو مجلس الإدارة عن واقع الشركة المالي والإنتاجي وتحدث عن أسباب تدهور واقع الشركة الى هذا المستوى وقد تم استدعاء السيد المدير المفوض /هادي علي سالم وبين إن وضع الشركة لا يختلف كثيراً عن وضع باقي الشركات الشقيقة لأسباب كثيرة أهمها:

- وجود (منتجات) إصباغ غير محلية في الأسواق المحلية
- كلف الإنتاج اعلى من أسعار البيع في الأسواق
- انخفاض المبيعات لانخفاض الإنتاج لقلّة التسويق .

وهنا علق السيد عبد الخالق خليل (عضو مجلس الإدارة) على هذا الموضوع مبيناً إن إغراق الأسواق بالمنتجات المشابهة لمنتجات الشركة وهذا اثر على التسويق حيث تعاني الشركة منه كثيراً ويجب التحرر من قيود الدولة والتوجه الى السوق الحر وكذلك عدد العاملين وما يجب توفيره إليهم من رواتب وضمن ونقل أدى الى زيادة الكلف بالمقابل في القطاع الخاص يكون عدد العاملين اقل وبنفس كميات الإنتاج وانه يقوم بتسويق منتجاته عن طريق بيع البضاعة بطريقة التصريف أو تخفيض الأسعار بنسب معينة وكذلك قيامه بفتح فروع ومخازن في المحافظات وان الشركة مازالت محددة بالقيود والتعليقات الصادرة من الدولة.

طلب السيد فارس محمد أمين الهادي / مساهم في الشركة الحديث حيث استفسر عن أسباب تدهور أوضاع الشركة الى هذا الحد حيث إن شركات القطاع الخاص تقوم بتسويق منتجاتها بإضعاف التسويق في الشركة ويجب المتابعة والتحرك نحو شركات ودوائر القطاع العام في الدولة لغرض حثها وتشجيعها لشراء منتجات الشركة.

طلب السيد مرتضى كلش حسن / اللجنة النقابية في الشركة الحديث . بين إن إنتاج الشركة في الوقت الحاضر قليل جداً أو شبه متوقف بسبب عدم توفر المواد الأولية وبالتالي أدى ذلك الى انخفاض التسويق في الشركة. وتطرق أيضاً الى موضوع خطابات الضمان التي قدمت الى الشركة سنة ٢٠١٢ وأثرها السلبية على نشاط وسمعة الشركة واستفسر عن المقصر في هذا الموضوع

السيد فارس الهادي (مساهم): استفسر عن مصير التحقيق الذي أوصت به الهيئة العامة في اجتماعها للسنة الماضية وسبب عدم إجراءه.

وهنا طلب رئيس الهيئة من السيد المدير المفوض ومجلس الإدارة توضيح هذا الأمر.

السيد عبد الخالق خليل: انه أرأت الشركة (مجلس الإدارة) عدم إجراء التحقيق وذلك للتوصل الى قناعة انه لا يوجد فساد وأنه تم استرداد كامل المبلغ مع الفوائد وأن السبب الرئيسي هو عدم تقدير الموقف من قبل إدارة الشركة في ذلك الوقت



رئيس الهيئة
علي خلف غزال

أستمر السيد فارس الهادي بالحديث وعلق أن موضوع خطابات الضمان أثر على الشركة من حيث توفر السيولة النقدية حيث اضطرت الشركة الى بيع أسهمها في شركة بغداد للمشروبات الغازية وكذلك إطلاق ودائع في الشركة بمبلغ (١) واحد مليار دينار. وأن مجلس الإدارة مقصر في هذا الموضوع ويوجد خطأ يتحملة مجلس الإدارة والأدارة في الشركة .

أستفسر السيد فارس الهادي عن أسباب عدم حضور السيد رئيس المجلس ونائبه وباقي الأعضاء وقال أنه يوجد خلل أداري في الشركة الذي سبب خسارة (١,٢) مليار دينار .

طلب السيد حيدر أبراهيم محمود/ ممثل المصرف الصناعي في الاجتماع بيان خطأ مجلس الإدارة في موضوع خطابات الضمان وأجاب السيد عبد الخالق خليل أن خطأ مجلس الإدارة هو :

١- قبول خطاب الضمان بمبلغ (٢٠٠) مليون دينار في حين كانت قيمة البضاعة المجهزة بمبلغ (٤٠٠) مليون دينار

٢- كان المستفيد هو وكيل أحد وكلاء الشركة .

معناها أن هناك أشياء تثير الانتباه كان يجب الوقوف عليها ألا أن الإدارة لم تأخذ ذلك بنظر الاعتبار

السيد رئيس الهيئة: إن هذا الموضوع أصبح شيء من الماضي والمهم تم استرداد الأموال ومعها الفوائد ولم تقوم الشركة بأجراء التحقيق ليس مجاملة لأحد وإنما اكتفت بالتحقق الذي جرى من قبل مجلس الإدارة في حينه

السيد فارس الهادي: طالب الهيئة اتخاذ قرار جديد بتشكيل لجنة تحقيقية من القطاع العام إلا أن السيد حيدر ابراهيم (ممثل المصرف الصناعي) لم يوافق على اتخاذ هكذا قرار ابلغ انه يتحفظ على ذلك ولايوجد توجه لإعادة التحقيق.

السيد ممثل شركة التأمين الوطنية: طلب رأي ديوان الرقابة المالية.

السيد ممثل ديوان الرقابة المالية: إن الخلل هو بإجراءات البيع ولايوجد فساد والخطأ غير مقصود والنية كانت لزيادة مبيعات الشركة وبالتالي زيادة الأرباح .

السيد عبد الجبار / مساهم استفسر من السيد عبد الخالق هل انه كان يتحفظ على قرارات المجلس حول الموضوع

السيد عبد الخالق خليل: انه كانت توجد موافقة بعض أعضاء المجلس على هذا والبعض الآخر كان لا يوافق وكانوا يتحفظون على القرارات.

وضع التقرير للمصادقة وجرت المصادقة عليه بإجماع الحاضرين.

ثانياً:- الاستماع الى تقرير الرقابة المالية عن حسابات السنة/ ٢٠١٢ والمصادقة عليه

السيدة هيفاء فاضل/ ممثل ديوان الرقابة المالية: بينت رأيها حول الحسابات الختامية لسنة ٢٠١٢ وقامت بإيجاز تقرير الديوان فاستعرضت المحاور الواردة فيه بشكل واف وأوضحت إن ديوان الرقابة المالية هو ممثل المساهمين وليس مجلس الإدارة واهم هذه المحاور:-

- هناك تراجع واضح في أداء الشركة مقارنة بالسنة ٢٠١١ وخاصة في الإنتاج والمبيعات حيث كانت نتيجة سنة ٢٠١١ إرباح في كانت نتيجة سنة ٢٠١٢ خسارة واضحة ويفارق كبير جداً". وعليه يجب دراسة هذا الموضوع من قبل مجلس الإدارة وممثلي القطاع العام ويجب إن يكون له دور فعال في بناء الشركات حيث يستطيع إيصال صوته الى دائرته واستحصال القرارات من الدولة لغرض تشجيع القطاع المختلط لأنه كان إحدى الدعائم الوطنية المهمة في بناء الاقتصاد العراقي وان كافة الشركات يجب عليها مواكبة التطور في كافة المجالات في العالم.

السيد رئيس الهيئة
H. Saad



- يجب إعداد الموازنة التخطيطية للشركة قبل ثلاثة أشهر حيث المفروض إن يتم إقرارها من قبل مجلس الإدارة قبل انتهاء السنة المالية.

السيد رئيس الهيئة: أكد على ضرورة تنفيذ ملاحظات ديوان الرقابة المالية بكل تفاصيلها ومتابعة ذلك من قبل إدارة الشركة.

ممثّل ديوان الرقابة المالية: استعرضت نتائج تدقيق الموجودات الثابتة والمخزنية ومطابقتها واتخاذ القرارات المناسبة ومحاسبة المسبب لهذه الفروقات وخاصة في الموجودات المخزنية

السيد المدير المفوض: بين انه تم اتخاذ القرارات المناسبة لمعالجة هذه الفروقات وانه توجد لجان مشكلة متخصصة بهذا الموضوع.

السيد فارس الهادي : أستفسر عن أسباب إحالة تجهيز المواد الأولية من جهة فقط وكيفية حصر ذلك بشخص واحد

السيد رئيس الهيئة: لا يهم إن يكون المجهز واحد ولا توجد مشكلة إذا كانت الشركة ملتزمة بتطبيق كافة قواعد التجهيز من حيث الإعلان عن المناقصات ووجود لجان لدراسة وتحليل العروض المقدمة من قبل المجهزين وان أهم أسباب عزوف المجهزين عن تقديم العطاءات هو تقديم المجهز أقل الأسعار وان هذا المجهز ينتظر استلام قيمة المواد الأولية المجهزة من قبله حتى تتوفر السيولة النقدية في الشركة.

ممثّل ديوان الرقابة المالية: قامت الشركة باستلام مواد أولية من المجهز بكميات أكثر من الكميات المنصوص عليها في العقود المبرمة معه بحيث أصبحت الشركة مستودع لهذا المجهز ويجب على الشركة فرض غرامات عليه واستحصال أجور أرضية منه

السيد علي جواد المياح / مساهم / عضو مجلس الإدارة: أكد على ضرورة استقطاع أجور أرضية وفرض غرامات على المجهز فراس الكبيسي ولا يجب اعتبار الشركة مخازن له

السيد رئيس الهيئة: أوكد على التقيد وتنفيذ ملاحظات ديوان الرقابة بكل تفاصيلها ودراسة كيفية التخلص منها مستقبلاً. وقدم شكره وتقديره لديوان الرقابة المالية

السيد فارس الهادي: أشار الى الفقرة (١٣) صفحة (٤٤) من التقرير (٥-ب-أ) حول موضوع مشروع الراتنجات وتحدث بكافة تفاصيل هذا الموضوع

السيد عبد الخالق خليل: إن الأستاذ فارس الهادي هو الأعراف والادري بأوليات المشروع وان هذا المشروع عليه أكثر من علامة واستفهام وحسب الظروف في وقته وحيث إن مبلغ هذا المشروع عالي جداً ويحتاج الى سيولة نقدية أكثر من (٣) مليار دينار في الوقت الحاضر ارتأت الشركة إنهاء العلاقة بالمشروع لعدم وجود إمكانية مالية لإكماله و اتخذ قرار للتخلص منه رضائياً "إلا إن المجهز لم يوافق على ذلك . وألان توجد قضية في محكمة بداءة الكراة ضد المجهز وتم الحكم لصالح الشركة في المحاكم العراقية . بالمقابل أقام المجهز دعوة قضائية ضد الشركة في المحاكم الأردنية وهي غير محسومة لغاية تاريخه وتوجه الإدارة الاستمرار بحل القضية رضائياً " وقامت بتحويل المشاور القانوني لمتابعة هذا الموضوع لحل الخلاف حوله.

السيد فارس الهادي: أصر على إجراء تحقيق بالموضوع الذي اتخذ فيه قراراً" واجتماع الهيئة العامة للسنة الماضية حيث يجب معرفة الحقيقة وخاصة إن هذا الموضوع منذ سنة ٢٠٠٥ .

السيد رئيس الهيئة : اتخذ القرار بان الموضوع متروك للقضاء وتوجد توصية الى المشاور القانوني لمتابعته وبصورة جدية لإنهائه .

السيد فارس الهادي: أتخفظ على قرار الهيئة حول ترك الموضوع للقضاء.

وتتمت المصادقة بالإجماع على تقرير ديوان الرقابة المالية عن حسابات ٢٠١٢ .

السيد رئيس الهيئة
عبدالله
السيد فارس الهادي

ثالثاً:- الاطلاع على الحسابات الختامية لسنة ٢٠١٢/ والمصادقة عليها.

اطلع أعضاء الهيئة العامة على الميزانية العامة كما هي في ٢٠١٢/ ١٢ / ٣١ والبيانات والحسابات الختامية المنتهية في ٢٠١٢/ ١٢ / ٣١. تمت مناقشة الخسارة الظاهرة في الميزانية لسنة ٢٠١٢/ وتمت المصادقة على معالجتها للسنوات الأربعة القادمة .

لم يطلب احد التحدث عنها. تم عرضها للتصويت عليها حصلت الموافقة وتمت المصادقة على الحسابات الختامية والبيانات المالية والميزانية العامة بالإجماع.

رابعاً:- الاستثمار

السيد رئيس الهيئة : إن موضوع الاستثمار يعد من الأمور المهمة التي تساعد على رفع مستوى الشركة وأكد على تنفيذ قرار الهيئة العامة في السنة الماضية بتحويل مجلس الإدارة بدراسة كافة عروض الاستثمار المقدمة وبعد التوصل إلى الصيغة النهائية يجب إشراك مساهمي القطاع العام بالمناقشات . وان مدراء الاستثمار في دوائر القطاع العام المساهمين في الشركة هم المسؤولين عن هذا الموضوع . ولايهم من يكون المستثمر المهم هو إتباع الأساليب القانونية المتبعة في مثل هذه المواضيع .

السيد عبد الخالق خليل: تطرق الى موضوع الاستثمار بكافة تفاصيله حيث بين كيفية إعداد الملف الاستثماري للشركة الذي تم إعداده من قبل السيد هادي علي سالم / المدير المفوض للشركة وتم اطلاع السادة أعضاء مجلس الإدارة وتمت الموافقة عليه . وقد تم الإعلان عنه في الصحف المحلية (٣ صحف) لمرتين وبفترات زمنية متباعدة تقدمت ثلاث شركات لشراء التندر الخاص بالاستثمار ولم يقدم من هذه الشركات عطائه سوى مستثمر واحد هو (فراس الكبيسي) (مجموعة شركات).

قام السيد عبد الخالق خليل باستعراض مسودة العقد الذي كتب بشروط تخدم مصلحة الشركة والعاملين فيها بدرجة أساسية

السيد فارس الهادي: يجب إشراك مساهمي القطاع العام في الشركة (شركات التأمين الثلاث والمصرف الصناعي ودائر العمل والضمان الاجتماعي) بالإضافة الى ممثلي القطاع العام في مجلس الإدارة في التفاوض مع المستثمر . وقد تم تأييد هذا من قبل السادة ممثلي هذه الدوائر مع إشراك احد منتسبي الشركة في ذلك وقد اقترح إن يكون السيد المدير المفوض

التوصية حول الاستثمار

أيدت الهيئة العامة فكرة الاستثمار ومقترح السيد فارس الهادي لمشاركة ممثلي الجهات الحكومية (شركات التأمين الثلاث والمصرف الصناعي ودائرة العمل والضمان الاجتماعي) بعد التوصل إلى صيغة الاتفاق والحصول على موافقتهم قبل توقيع العقد مع إشراك المدير المفوض للشركة معهم دون الرجوع إلى الهيئة العامة.

عرض الموضوع للتصويت وحصلت المصادقة عليه بالإجماع .


خامساً: إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

حصلت الموافقة بالإجماع على ابراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

سادساً:-

بناءاً على اقتراح ١٠% من المساهمين الحكوميين وغير الحكوميين فقد قررت الهيئة العامة الموافقة على إضافة فقرة مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والعاملين الى فقرات جدول الاعمال والموافقة بالاجماع على مكافأة رئيس واعضاء مجلس الادارة بمبلغ (٢٥٠٠٠٠٠)دينار(مليونان وخمسمائة الف ديناراً) عن الجهود المبذولة في حضور الاجتماعات المنعقدة في مقر الشركة وعن أجور نقلهم واتصالاتهم خلال السنة المالية في ٢٠١٢ مع تحفظ ممثل المصرف الصناعي وممثلة دائرة العمل والضمان الاجتماعي على مبدأ المكافأة أصلاً. كما وقررت مكافأة العاملين في الشركة بمبلغ (٦٥٠٠٠٠) فقط ستمائة وخمسون الف دينار"لكل موظف وعامل على الملاك الدائم والموافقة بالاجماع على مكافأة الإجراء الوظيفيين العاملين في الشركة بمبلغ (١٥٠٠٠٠) فقط مائة وخمسون الف ديناراً"وتصرف المكافأة حين توفر السيولة النقدية وكدفعة واحدة.

رئيس الهيئة العامة
عبد الخالق خليل



تم الإعلان عن انتهاء الاجتماع من قبل السيد رئيس الهيئة العامة في تمام الساعة ١,٣٠ بعد ظهر يوم ٢ / ٣ / ٢٠١٤



رئيس الهيئة
علي خلف غزال

مراقب الجلسة
كواكب حميد محمد علي

كاتب الجلسة
عذراء عبد المنعم عبد الحسين